

قضية غادجييف وتامبييف وريزفانوف

ملف صحفي • ملاحقة قضائية ذات دوافع سياسية • أغسطس 2026

ملخص القضية

حُكم على الصحفي عبد المؤمن غادجييف (يعمل في وسيلة الإعلام المستقلة «تشيرنوفيك»)، ومهندس البرمجيات كمال تامبييف (خريج جامعة باومان التقنية الحكومية بموسكو)، والناشط المدني والديني أبو بكر ريزفانوف، بموجب المادتين 205.1 و205.5 من قانون العقوبات الروسي (تمويل الإرهاب)، بأحكام تتراوح بين 16 عامًا و10 أشهر و17 عامًا و10 أشهر. لم تقدم النيابة العامة أي دليل على أعمال عنف أو نية تمويل الإرهاب؛ فالأنشطة الحقيقية للمتهمين كانت ذات طابع صحفي وخيري وديني.

الضحايا

- عبد المؤمن غادجييف — صحفي، أب لأربعة أطفال. الحكم: 16 عامًا و10 أشهر.
- كمال تامبييف — مهندس برمجيات، أب لطفلين. الحكم: 17 عامًا و4 أشهر.
- أبو بكر ريزفانوف — ناشط مدني، أب لسبعة أطفال. الحكم: 17 عامًا و10 أشهر.

الانتهاكات الأساسية والأدلة الملفقة

- التجريم بأثر رجعي: أُدين غادجييف بسبب مقابلتين صحفيتين أجريتا عامي 2008 و2013، أي قبل تصنيف تنظيم داعش كمنظمة إرهابية في روسيا.
- اعترافات تحت الإكراه: أُجبر تامبييف على التوقيع على إفادات ملفقة من قبل عناصر أمنية دون حضور محام؛ ولم يُسمح للمحامي بالدخول إلا بعد انتهاء الاستجواب، وهو ما تؤكد مستندات القضية لكن المحكمة تجاهلته.
- رأي مخالف من القاضي: أصدر القاضي رضوان زيروف، أحد أعضاء هيئة القضاة الثلاثة، رأيًا مخالفًا رسميًا، مشيرًا إلى اعتماد المحكمة على الافتراضات بدلاً من الأدلة، وعدم قانونية استجواب تامبييف الأول.
- انهيار الاتهام الرئيسي: اعترف الإنترنتبول في أبريل 2023 بأن ملاحقة الداعية أبو عمر الساسيتلي كانت ذات دوافع سياسية/دينية، وأزاله من قائمة المطلوبين دوليًا. كما عبّر الساسيتلي علنًا عن معارضته للغزو الروسي لأوكرانيا.

- **أموال إنسانية لا إرهابية:** إحدى المؤسسات الخيرية المذكورة في لائحة الاتهام مسجلة في أوكرانيا، مما يزيد من عبثية تهمة «تمويل الإرهاب».

الاعتراف الدولي

اعترفت بالطابع السياسي لهذه القضية منظمات حقوقية دولية منها **منظمة العفو الدولية** (التي اعتبرت غادجيف سجين رأي)، و**منظمة مراسلون بلا حدود (RSF)**، و**لجنة حماية الصحفيين (CPJ)**، ومركز حقوق الإنسان «ميموريال». كما قضت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بانتهاك حقوق غادجيف أثناء احتجازه، وحكمت له بتعويض.

الوضع الحالي للقضية

استُنفدت جميع سبل الانتصاف القانونية المحلية — وفي يوليو 2026، أيدت المحكمة العليا في الاتحاد الروسي الحكم الصادر.

هدف الحملة

إدراج أسماء المتهمين ضمن قوائم تبادل الأسرى، باعتباره السبيل الواقعي الوحيد لإطلاق سراحهم.